

كورونا يوقظ الخلايا الإرهابية النائمة في مصر

بذريعة الخروج إلى الشوارع للتعرض إلى الله للقضاء على كورونا، في محاولة تهدف على ما يبدو إلى التمهيد لعودة الاحتجاجات، ما يمكن جماعة الإخوان من استعادة شيء من زخمها.

وانتهبت أجهزة الأمن لتفاصيل هذه المؤامرة وفضت التظاهرة قبل تحولها إلى كسر لهب، وحذرت المواطنين من الانسياق وراء دعوات التظاهر في هذا الوقت، ولوحت باستخدام الصلاحيات التي يمنحها قانون الطوارئ في مثل هذه الحالات.

ويعد التواجد في مناطق شعبية، مثل الإميرية، بيئة رخوة مناسبة لاختباء العناصر الإرهابية وبدلاً جيداً لمن نجحوا في الفرار من الحصار الذي فرضته قوات الجيش والشرطة على سيناء والعديد من المناطق في صحراء مصر الغربية، غير أن وجود مخبرين تابعين لقوات الشرطة بكثافة في المناطق الشعبية جعل المتشددون والمتعاونين معهم صيدا سهلاً.

وأكد مساعد وزير الداخلية الأسبق اللواء مجدي البسيوني، أن قوات الأمن نفذت عملية استباقية ناجحة، وتمكنت الأجهزة المعلوماتية من التوصل إلى مكان الخلية والاشتباك معها قبل تنفيذ مخططاتها بالتزامن مع عيد القيامة الأسبوع المقبل، ودون وقوع إصابات بين المدنيين، على الرغم من تواجد أفراد الخلية في منطقة مكتظة بالسكان.



رضا يعقوب

الاستخبارات استطاعت أن تكون خرائط جديدة للخلايا الإرهابية

وأوضح لـ "العرب"، أن تشكيل خرائط معلوماتية عن المتطرفين في المناطق الصحراوية الشاسعة والمزارع الممتدة والوصول إليها وتفكيكها يعد النجاح الأبرز لقوات الأمن في السنوات الماضية، وأن عملية حيي الإميرية تظل محدودة مقارنة بعمليات أخرى تحصنت فيها العناصر الإرهابية بأسلحة متطورة وشكلت الطبيعة الجبلية لبعض المناطق عائقاً أمام الوصول إليها.

وأشارت مصادر أمنية لـ "العرب"، إلى أن القاهرة لم تسدل الستار على الإرهاب بعد، وهناك عناصر كامنة قد يجري تكليفها بعمليات نوعية في توقيات محددة، بعد أن نجح الأمن في تصفية أعداد كبيرة منهم، وضيق الخناق على تمويلهم للدرجة التي دفعت العناصر المختفية في حي الإميرية إلى الاستعانة بالأطفال كمرشدين لهم، وهو ما كان السبب الرئيسي في مقتل أحد ضباط عناصر الرصد، وهو المقدم محمد الحوفي.

لم يحدث تغيير في خطط الأمن المصري للتعامل مع الإرهابيين، بل تجدد التكتيكات من وقت لآخر، حسب طبيعة كل مرحلة، واليقين بأنه طالما لا يوجد حسم دولي في التعامل مع مسألة التمويل المتشعبة فإن العمليات الإرهابية ستكون حاضرة ولو بنسب قليلة، مقارنة بما شهدته البلاد منذ الإطاحة بالإخوان من السلطة.

تتسبب المصادر الأمنية ذاتها من إمكانية استغلال الإخوان انتشار مرض كورونا في العالم، وتوظيف بقايا فلولهم الإرهابية في مصر وغيرها، وحثهم على ارتكاب جرائم عنف، ولا يعني التخلص من القوة الضاربة لحركة "حسم" الأسلحة التابعة للجماعة، أن معيها نضب تماماً، فلا يزال الأمل براود قيادات الجماعة في إحياء هذه الزراع بمسميات جديدة.



دور العبادة المسيحية هدف خلية الإميرية

القاهرة - أعلنت وزارة الداخلية المصرية أن ضابطاً في الأمن الوطني برتبة مقدم وسبعة إرهابيين قتلوا في تبادل لإطلاق النار دار في القاهرة الثلاثة وأسفر أيضاً عن إصابة ضابط آخر وعشرين من الشرطة بجروح.

وكانت خلية إرهابية حاولت على ما يبدو استغلال أجواء الهدوء الذي يخيم على الشارع المصري بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضها التعامل مع وباء كورونا، لاستهداف دور عبادة مسيحية بالتزامن مع أعياد الأقباط.

واتخذ أعضاء الخلية من حي الإميرية في شمال شرق القاهرة مقراً لهم، لكنهم فوجئوا مساء الثلاثاء بتعامل أجهزة الأمن مبكراً معهم وتصفيتهم.

وعثرت قوات الأمن على أحد مخازن الأسلحة والمتفجرات التي كان عناصر الخلية يعتزمون استخدامها في تنفيذ مخططاتهم، وتم ضبط عدد من البنادق الآلية وكمية من الذخيرة.

ويشتت قنوات تلفزيونية مصرية مشاهد عديدة، ظهر فيها مبنى من الخارج تخلله سماع دوي إطلاق نار ونداء من الشرطة للسكان عبر مكبرات الصوت للاحتماء داخل منازلهم، واستمرت المواجهة نحو أربع ساعات.

وعكس التعامل الأمني السريع مع الخلية بقطة الأجهزة المصرية المعنية بمكافحة الإرهاب، وأن اشتغالها بضبط الشارع مع حظر التجول المفروض منذ حوالي شهر لم يثنها عن تتبع العناصر الإرهابية التي تحاول إحياء أنشطتها مع انتشار فايروس كورونا.

وخاضت قوات الأمن حرباً شرسة ضد جماعات منطرفة في سيناء، ونجحت في توقيض نفوذها هناك، وجفت الكثير من المانع في مدن مصرية مختلفة، وسدت أجزاء كبيرة من الثغرات الحدودية مع ليبيا والسودان اللتين تسلتت منهما جماعات تكفيرية عدة.

وهذه الأوضاع في غالبية أقاليم مصر الفترة الماضية، وجرى هدم الكثير من القواعد التي يعتمد عليها المتشددون ما أدى إلى ندرت العمليات الإرهابية، وصعوبة استجابة الناس لحملات التحريض من الخارج.

وقال الخبير الأمني في شؤون مكافحة الإرهاب اللواء رضا يعقوب، إن الأمن المصري نجح في اختراق الخلايا الإرهابية التي شكلت خطراً داهماً على الدولة طيلة السنوات الماضية، والقضاء على مجموعة تكفيرية في حي الإميرية هو "نجاح مجموعات الرصد التي أخطرت قوات مكافحة الإرهاب بمعلومات تفصيلية عن العناصر المختفية وكمية الأسلحة التي بحوزتها، بما يمكن أجهزة الأمن من وضع خطة دقيقة للهجوم".

وأضاف لـ "العرب"، أن الأجهزة الاستخباراتية استطاعت أن تكون خرائط جديدة للمتطرفين إلى المنظمات المتطرفة، وقوضت خطورتهم في الأماكن الجبلية والصحراوية التي شكلت مناطق لتجمع قواهم والتدريب على استهداف المنشآت المدنية والعسكرية، وهي في غرب البلاد، وهو ما انعكس على اندحار مؤشر العمليات الإرهابية بشكل كبير خلال الأشهر الماضية.

وحذر مراقبون من إمكانية استغلال بعض عناصر تكفيرية كامنة حالة العزل المنزلي السائدة في مصر كما غيرها جراء كورونا، والقيام بعمليات إرهابية لتشتيت انتباه أجهزة الأمن، والإيحاء بأنها فقدت السيطرة على الشارع، ولم تعد قادرة على المجابهة.

وشهدت مدينة الإسكندرية الشهر الماضي تظاهرة محدودة، حرضت عليها شخصيات منتظمة إلى جماعة الإخوان،

أي قروض إضافية تضطر إلى تأميناها". وأضاف "نحن بحاجة حكومة اليوم إلى الموافقة على الإطار العام للخطة وهذا لا يعني أننا إذا وافقنا عليها لن نستطيع التغيير بها، بل نترك هامشاً للتغيير، ولكن المستشار المالي لا يزال بحاجة إلى برنامج أو خطة يستند عليها في المشاورات مع حاملي السندات لإعادة الهيكلة التي تحتاج ما بين 6 إلى 9 أشهر".

ويرى محللون أن رئيس الوزراء كمن يدور في حلقة مفرغة؛ فهو من جهة يجد نفسه مجبراً على اتخاذ إجراءات مؤلمة لعلاج التدهور المالي على وجه الخصوص ومن جهة ثانية هو مقيد من قبل ظهيره السياسي الذي لا يريد أن يتحمل أي غضب أو رجة تضعف قبضته على البلاد.

وتخلف لبنان الشهر الماضي على تسديد سندات مستحقة للمرة الأولى مع بدء مفاوضات مع الجهات الدائنة لإعادة هيكلة الديون.

هيئة تحرير الشام تتوجس من انقلاب تركي عليها في ادلب

روسيا تترصد الخطوات التركية خشية تكرار سيناريو اتفاق سوتشي



قوات روسية وتركية على الطريق «أم 4»

جراء إطلاق نار عليه من مسلحين مجهولين حاولوا اختطافه في مدينة ادلب.

وسبق أن جرت عمليات اغتيال في صفوف قيادات الفصائل الجهادية والمعارضة اختلف في تأويل أسبابها برقب اليوم كل خطواتها في تنفيذ الالتزامات المنوطة بها بموجب الاتفاق الأخير، خاصة وأن تركيا سبق وأن تكثرت بتعهداتها (اتفاق سوتشي 2018).

وعهدت تركيا مؤخراً إلى فض اعتصام بالقوة لعناصر يقال إنهم ينتمون لهيئة تحرير الشام في هذه الظرفية لا يمكن قراءتها بمعزل عن التسوية الروسية التركية، خاصة وأن هناك قيادات متشددة في الهيئة لا تخفي رفضها لتلك التسوية وهي لا تقبل خسارة مركز نفوذها لفائدة قوى أخرى.

وانتشرت الأربعة، مقاطع فيديو لعناصر يقال إنهم ينتمون للهيئة يتوعدون فيها الجنود الأتراك، وبت المرصد السوري لحقوق الإنسان إحداهما حيث يظهر عناصر ملتصقون يقفون بالقرب من جنود أتراك على طريق "أم 4" الرابط بين حلب واللاذقية، من جهة بلدة النيرب شرق ادلب.

وقال أحد العناصر موجهاً كلامه بطريقة لا تخلو من سخرية وتهكم إلى الجنود الأتراك "نحن نحبكم وياذن الله عز وجل سنضع رؤوسكم هنا على الطريق، لن نأخذها معنا، لا تخافوا". وتابع العناصر استهزاءهم بالجنود الأتراك عبر مصطلحات "عسكرية" متعارف عليها لدى السوريين بالإضافة إلى شتمهم باللغة التركية في نهاية مقطع الفيديو المصور.

الماضية إلى الحفاظ على الهيئة رغم أنها مدرجة على لائحة الإرهاب الدولي، ولكن أنقرة تجد نفسها اليوم مضطرة لاتخاذ خطوة حل الهيئة وتقليص نشاطها وإلا فإنها ستجد نفسها في مواجهة غير متكافئة مع الجانب الروسي الذي يرقب اليوم كل خطواتها في تنفيذ الالتزامات المنوطة بها بموجب الاتفاق الأخير، خاصة وأن تركيا سبق وأن تكثرت بتعهداتها (اتفاق سوتشي 2018).

وعهدت تركيا مؤخراً إلى فض اعتصام بالقوة لعناصر يقال إنهم ينتمون لهيئة تحرير الشام بلباس مدني، عملوا على عرقلة تسيير الدوريات الروسية التركية المشتركة على الطريق الدولي "أم 4".

وتوصلت أنقرة وموسكو في مارس الماضي لاتفاق بشأن وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا بعد حملة عسكرية بدأها نظام الرئيس بشار الأسد بدعم من حليفته روسيا في ديسمبر الماضي ونجح خلالها في السيطرة على مناطق واسعة وعلى أجزاء كبيرة من طريقين دوليين يعرفان بـ "أم 4" و "أم 5".

ويقضي الاتفاق الذي جرى إبرامه، بالإبقاء على وضع الراهن، أي دون تراجع القوات الحكومية إلى ما قبل ديسمبر، مع تسيير دوريات مشتركة روسية تركية على طول الطريقين الدوليين الرابطين بين حلب ودمشق وحلب واللاذقية تمهيداً لفتحهما واستئناف النشاط التجاري بهما، وتضمن الاتفاق بنوداً سرية في مقدمتها تحجيم هيئة تحرير الشام التي تضم فصائل جهادية لها صلات بتنظيم القاعدة.

ولطالما راهنت تركيا على هيئة تحرير الشام باعتبارها القوة العسكرية الأكثر صلاحية وتنظيماً في مشروعها التوسعي في سوريا، وسعت على مدار السنوات

تستشعر هيئة تحرير الشام إمكانية انقلاب تركيا عليها، في ظل مؤشرات عدة من بينها عودة مسلسل الاغتيالات، وهذا ما دفعها إلى استنفار قواتها استعداداً لأي توجه لضرب نفوذها في شمال غرب سوريا.

تبدو خطوة استباقية لأي توجه لضرب نفوذها لصالح القوى المقاتلة الأخرى التي تسوق أنقرة على أنها معتدلة مثل (النصرة سابقاً) وسط مخاوف متنامية من خضوع تركيا فعلياً للضغوط الروسية بشأن الإسراع في تحييد الهيئة، وهو أحد الشروط التي وضعتها موسكو لوقف إطلاق النار في ادلب الذي دخل حيز التنفيذ قبل شهر.

وتوصلت أنقرة وموسكو في مارس الماضي لاتفاق بشأن وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا بعد حملة عسكرية بدأها نظام الرئيس بشار الأسد بدعم من حليفته روسيا في ديسمبر الماضي ونجح خلالها في السيطرة على مناطق واسعة وعلى أجزاء كبيرة من طريقين دوليين يعرفان بـ "أم 4" و "أم 5".

ويقضي الاتفاق الذي جرى إبرامه، بالإبقاء على وضع الراهن، أي دون تراجع القوات الحكومية إلى ما قبل ديسمبر، مع تسيير دوريات مشتركة روسية تركية على طول الطريقين الدوليين الرابطين بين حلب ودمشق وحلب واللاذقية تمهيداً لفتحهما واستئناف النشاط التجاري بهما، وتضمن الاتفاق بنوداً سرية في مقدمتها تحجيم هيئة تحرير الشام التي تضم فصائل جهادية لها صلات بتنظيم القاعدة.

ولطالما راهنت تركيا على هيئة تحرير الشام باعتبارها القوة العسكرية الأكثر صلاحية وتنظيماً في مشروعها التوسعي في سوريا، وسعت على مدار السنوات

استؤنفت الدوريات الروسية التركية المشتركة على الطريق الرابط بين حلب واللاذقية بعد فض اعتصام رافض للوجود الروسي

وتقول أوساط متابعة للوضع في ادلب ومحيطها إن الفصائل المنضوية ضمن الهيئة أعادت الانتشار في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وفصائل أخرى في المحافظة بالتوازي مع استمرار استخدام تركيا للمزيد من التعزيزات العسكرية للمنطقة.

وتشير الأوساط إلى أن قيام الهيئة بشن حملة اعتقالات في صفوف الجماعات المعارضة في الیومین الآخرين، وتشكيل الوية عسكرية جديدة (3 الوية) وتعزيز الحواجز لاسيما بالقرب من الطريق الدولي "أم 4"،

دياب يصارع وحيداً مع انهيار الوضع المالي في لبنان

في الدولة بنسبة 5 في المئة وتجميد التوظيف والرواتب لمدة 5 سنوات. ولقبت المسودة معارضة شديدة من قبل معظم الطيف السياسي وبينهم حلفاء للحكومة لاسيما في الجانب المتعلق بالمواعين، حتى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري دعا الثلاثاء إلى "الترحم على هيركات".

وترأس دياب الأربعاء جلسة ضمت الهيئات الاقتصادية وعدداً من الوزراء على أمل إيجاد تصورات يمكن اعتمادها كبديل عن الخطة التي تم وأدها.

وقال دياب خلال اللقاء "نحن نحاول توسيع المشاورات مع كل القطاعات، حتى نأخذ رأي الجميع، لأن الورقة الاقتصادية تخص كل لبنان وليس أشخاصاً معينين أو الحكومة اللبنانية فقط. فالهدف أن نستطيع الانطلاق بموضوع إعادة الهيكلة، بما يختص بالدين السيادي، ونحن بحاجة لفريق عمل يستطيع أن يطمئن المجتمع الدولي بأننا سنخرج من النفق الصعب، حتى نستطيع إيفاء

وسجلت الليرة اللبنانية الأربعة انخفاضا غير مسبوق في قيمتها لتتخطى عتبة الثلاثة آلاف مقابل الدولار الأميركي الواحد في السوق السوداء، الأمر الذي من شأنه أن يعمق الأزمة المالية في البلاد.

ويحاول رئيس الوزراء الذي يبدو في موقف أقل ما يقال عنه أنه صعب التمسك بما تبقى من خطط أصل في إمكانية التوصل إلى خطة شاملة تكون مقبولة من قبل المجتمع الدولي والدائنين، بيد أن خبراء اقتصاد يرون أن البدائل الأخرى لا تقل إبلاها، ولن يقبلها الظهير السياسي للحكومة الذي يخشى من فقدان مكتسباته.

ويواجه لبنان أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الأهلية، وسط امتناع المجموعة الدولية الداعمة عن مد يد المساعدة ما لم تطرح الحكومة الجديدة خطة إنقاذية عملية ومقبولة لإنعاش الوضع.

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين

وسرقت الحكومة قبل أيام مسودة خطة كانت تأمل في أن تقدمها كورقة اعتماد للمجتمع الدولي وصندوق النقد تضمنت جملة من البنود من بينها، اقتطاع نسبة من أموال المواعين الكبار (10 في المئة) وخفض عدد المتعاقدين